

اتفاقية عضوية غير مباشرة في نظام براق

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ 2013/02/13 في مدينة رام الله، بين كل من:

الفريق الأول: سلطة النقد الفلسطينية، ويمثلها لغايات التوقيع على هذه الاتفاقية د. جهاد الوزير بصفته محافظ سلطة النقد، ويشار إليه فيما بعد بـ (الطرف الأول).

الفريق الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية، ويمثله لغايات التوقيع على هذه الاتفاقية السيد أحمد عويضة بصفته الرئيس التنفيذي، ويشار إليه فيما بعد بـ (الطرف الثاني).

حيث أن الطرف الأول هو المالك والمشغل لنظام التسويات الإجمالية الفورية (نظام براق)، وباعتباره خاضعاً لإشرافه ورقابته ويمثل أحد مكونات نظام المدفوعات الوطني،

وحيث أن الطرف الثاني هو أحد المؤسسات الهامة في قطاع سوق رأس المال والتي تنفذ عمليات التقاص ما بين شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق المالي في فلسطين،

وحيث أن الطرف الثاني يرغب في تنفيذ التسوية النقدية لتعاملات الأوراق المالية من خلال نظام براق،

وحيث أن الطرفين يرغبان في تدعيم الاستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والأسس المعتمدة،

وحيث أن الطرفين يهدفان إلى تنظيم العلاقة التي تربطهما في مجال الاستفادة من خدمات نظام براق،

فقد اتفق الطرفان بعد أن أقرأ بأهليتهما للتعاقد على ما يلي:

أولاً: الإطار القانوني.

تسري على هذه الاتفاقية أحكام قانون تسوية المدفوعات الوطني والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ثانياً: فئة العضوية.

تكون فئة العضوية الممنوحة من الطرف الأول للطرف الثاني في نظام براق هي فئة العضوية غير المباشرة، وتنطبق عليها كافة التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، وتكون صفة العضوية للطرف الثاني في النظام هي صفة وكيل المقاصة لتسوية نتائج عمليات تداول شركات الأوراق المالية التي يتولاها مركز الإيداع والتحويل في السوق المالي.

ثالثاً: التزامات الطرف الأول.

يلتزم الطرف الأول بما يلي:

1. توفير واجهة التطبيق اللازمة لاستخدام نظام براق لمركز الإيداع والتحويل لدى الطرف الثاني، وأن يمنح موظفي الفريق الثاني الصلاحيات اللازمة لانجاز هذه المهمة، وأن يتخذ الترتيبات اللازمة بما يضمن استمرارية توفر هذه الواجهة لاستخدام الطرف الثاني.
2. اتخاذ التدابير اللازمة بما يضمن صحة وسلامة تنفيذ التسوية النقدية في موعدها عبر نظام براق استناداً إلى ملف التسوية الصادر عن الطرف الثاني.

رابعاً: التزامات الطرف الثاني.

1. يلتزم الطرف الثاني بإجراء عملياته المتعلقة بتسوية نتائج المقاصة الناتجة عن تداول شركات الأوراق المالية، عبر تنفيذ التسوية النقدية بين حساب التسوية الوسطي وحسابات المصارف الأعضاء المعتمدة كبنوك تسوية لشركات الأوراق المالية من خلال نظام براق، وذلك بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة المقبولة تداولها من خلال النظام.
2. يلتزم الطرف الثاني بتسديد رسوم الاشتراك الشهرية وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الطرف الأول.
3. أن يقوم بمراعاة الجوانب التي تعزز من خفض مخاطر السيولة الناتجة عن أعماله في نظام براق.

خامساً: مدة الاتفاقية.

تكون مدة سريان هذه الاتفاقية سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليها وتجدد تلقائياً ما لم يقرر أحد الطرفين إنهاؤها وذلك بإشعار الطرف الآخر خطياً قبل ثلاثة أشهر من الإنهاء.

سادساً: تسوية النزاعات.

تخضع هذه الاتفاقية للقوانين السارية في فلسطين، وتسوى النزاعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بموجب قانون التحكيم الساري في فلسطين.

سابعاً: تمثل هذه الاتفاقية مجمل ما تم الاتفاق عليه بين الفريقين وتحل مكان أية اتفاقية تفاهم بين الفريقين سابقة لتاريخ هذه الاتفاقية.

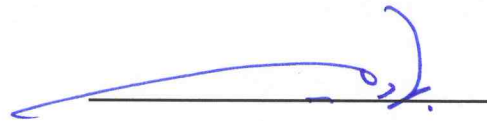


الفريق الثاني

سوق فلسطين للأوراق المالية

أحمد عويضة

الرئيس التنفيذي



الفريق الأول

سلطة النقد الفلسطينية

د. جهاد الوزير

محافظ سلطة النقد